الخطوات الرئيسية لتوالي أسلوب العمل في التخطيط العام للقاهرة الكبرى

حتى لا تدور عملية تخطيط المدينة الكبيرة في حلقة مفقودة وحتى يمكن توجيه الدراسات الشاملة اللازمة له أو أنواع المسح التخطيطي اللازمة لعملية التخطيط في الطريق الصحيح الذي يصل بالعمل بطريقة فعالة. يجب أن تتحرك هذه الدارسات وعمليات المسح في نطاق الخطوات المتتابعة الآتية لسير العمل سواء أكان ذلك بالنسبة للمشروع الابتدائي أو المشروع التفصيلي للتخطيط :-

أولا : دراسة الإمكانيات الاقتصادية وجميع فرص العمل التي يمكن أن تتوفر في نطاق القاهرة الكبرى في مراحل النمو المختلفة أو تبعاً للخطط الخمسية المختلفة.

ثانيا : على ضوء تحديد فرص العمل في الخطوة الأولى يمكن تحديد عدد السكان الذي تستوعبه الإمكانيات الاقتصادية وفرص العمل المختلفة في كل من قطاعي الإنتاج والخدمات وذلك على أساس اعتبار الحد الأدنى لمستوى المعيشة والذي يمكن التوصل إليه.

ثالثا : تحديد الفائض من السكان نتيجة للدارسة في الخطوة الثانية. ثم تعالج مشكلة الفائض من السكان بعد ذلك في نطاق التخطيط الإقليمي الذي يتأثر من ناحية أخرى بالفائض السكاني في كل من حضر وريف الدلتا والصعيد.

وعلى ضوء الخطوات الرئيسية السابقة يمكن توجيه العمل في التخطيط العمراني للمدينة على النحو التالي :-

١. إعادة توزيع السكان بالمدينة الكبيرة على أساس تحديد علاقة المناطق السكنية بمناطق العمل من جهة ومناطق الخدمات من جهة أخرى. وذلك في المستويات المختلفة للتجمعات السكنية من المدينة ككل إلى الأحياء إلى المناطق السكنية إلى الخلايا السكنية.

٢. على ضوء الخطوة السابقة يمكن تحديد شبكة الطرق والمواصلات التي تتناسب مع العلاقات الجديدة التي توضحها الخطوة السابقة وذلك مع إعطاء الاعتبار الكامل لوظيفة الشارع في وضعه الحالي ثم في وضعه الجديد على أساس فصل المواصلات السريعة وعن طرق المشاة.

وهكذا لا يمكن فصل التخطيط العمراني عن التخطيط الاقتصادي في الأساس وعلى ضوء الخطوات السابقة يمكن تحديد مناطق المدينة التي تتكامل مع شبكة الطرق الرئيسية. وهنا تتضح الرؤيا بالنسبة للنظرية التخطيطية أو الهدف من التخطيط العمراني.

- الإسكان :

تبنى دراسات الإسكان على أساس تحديد الحد الأدنى لمستلزمات المعيشة التي تناسب الأحجام المختلفة من الأسر الموجودة في مستويات الدخل المختلفة. مع اعتبار للتغيير الاجتماعي في أحجام الأسر والأسلوب المعيشي الذي سوف يعكسه التطور الاقتصادي للسكان الذي سبق الإشارة إليه كأساس للتخطيط العام للمدينة. كل ذلك في ضوء الأوضاع الحالية للإسكان.

هذا ولا يمكن فصل دراسات الإسكان عن الدراسات النوعية الخاصة بمواد وطرق الإنشاء من جهة وبمباني الخدمات والمرافق العامة اللازمة لمناطق الإسكان من جهة أخرى والأمر يتطلب الدراسات الآتية :-

- الدراسات النوعية :

وتجرى هذه الدراسات لتغذي خط سير العمل في التخطيط العام في مراحله

١) التمهيدية.

٢) الابتدائية.

٣) والنهائية وتشمل النواحي التالية.

١-المعايير التخطيطية : وهي الدارسات التي على أساسها يمكن تحديد متطلبات السكان في مستوياتهم المختلفة من إسكان وخدمات ومناطق مفتوحة وطرق مواصلات. وتجرى هذه الدراسات منفصلة عن خط سير العمل في وضع التخطيط العام للمدينة.

٢-تحديد حجم المكونات السكانية في الخلية السكنية ثم المنطقة السكنية, ثم الحي من واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في العلاقات الإنسانية بين سكان الأحياء المختلفة للقاهرة.

٣-دراسة البيئة التخطيطية والمعمارية التي تُحي التراث الحضاري العربي في ضوء التطور العلمي والتكنيكي الحديث.

٤-دراسة إمكانية زيادة طاقة الطرق الحالية لمواجهة المشاكل العاجلة.

٥-دراسة التحركات السكانية التي تتأثر بها القاهرة الكبرى في نطاقها العام أو نطاقها الإقليمي.

٦-اقتصاديات التخطيط في مصر – والعوامل التي تؤثر عليه.

٧-أي دارسات أخرى تنبثق عن الدراسات التمهيدية أو الابتدائية أو التفصيلية.

ومع كل ذلك فالتخطيط عملية مستمرة ولا يد لها من قوى متجددة ومتدفقة تعمل من واقع البيئة ولمواقع الجباة ولن يتم ذلك إلا عن طريق إقامة المورد الأساسي لهذه القوى في معهد عالي لتخطيط المدن. طالما تكررت المناداة بإنشائه وذلك في محاولات عديدة تكسرت على صخرة عدم التقدير لأهميته وفعاليته داخل البلاد وخارجها.